

المجتمع المدني ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

Civil Society and anti-corruption efforts in Kenya and Uganda

إيمان بن عامر

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، benamer.imen@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2024/06/27

تاريخ القبول: 2024/06/23

تاريخ الاستلام: 2024/05/22

ملخص:

تتناول الدراسة موضوع المجتمع المدني ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا. وتهدف إلى تحليل مدى مساهمة المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد في البلدين، والوقوف على القيود التي تعرقل نشاطه. وانتهت هذه الدراسة بالوصول إلى نتيجة، مفادها أن نشاط المجتمع المدني في كينيا وأوغندا لم يحقق النتائج المرجوة في مكافحة الفساد؛ بسبب أن منظمات المجتمع المدني في البلدين تنقصها الاستقلالية، وهي إلى ذلك تعاني القمع والتهميش، وقيود أخرى.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، كينيا، أوغندا، استقلالية، مكافحة الفساد.

Abstract:

The study addresses the topic of civil society and the fight against corruption in Kenya and Uganda. It aims to analyze the extent of the contribution of civil society and its role in combating corruption in the two countries, and to identify the constraints that hinder its activity. This study concluded with a result, indicating that its activity in Kenya and Uganda did not achieve the desired results in combating corruption because civil society organizations in the two countries lack independence, and they suffer from repression, marginalization, and other restrictions.

Keywords: Civil Society, Kenya, Uganda, Independence, Anti-Corruption.

المؤلف المرسل: إيمان بن عامر

1. مقدمة:

يلعب المجتمع المدني دوراً مهماً في النظام السياسي، حيث يمثل قوة موازنة لسلطة الدولة. وعلى نحو متزايد، بدأت الخطابات المتعلقة بسبل مكافحة الفساد في ذكر المجتمع المدني كعنصر مهم في جهد أوسع لمحاسبة الحكومات، فحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعدّ المجتمع المدني فاعلاً رئيسياً في مكافحة الفساد، وقد أصبح هذا البيان الفكرة المهيمنة في خطابات مكافحة الفساد (Grimes, 2008, p. 03).

ويُعدّ موضوع المجتمع المدني ومكافحة الفساد في أفريقيا من بين أهم المواضيع التي تهم الدارسين والمنظرين وصناع القرار، إضافة إلى الناشطين في منظمات المجتمع المدني. خاصة وأن تفشّي الظاهرة في أفريقيا بات يشكل أزمة عميقة تستدعي تضافر كافة الجهود لمجابهتها.

وفي هذا السياق تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على نشاط المجتمع المدني في مكافحة الفساد في دولتين من القارة، كينيا وأوغندا بطرح السؤال الآتي: ما هو دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا؟

تتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم المجتمع المدني؟ وماهي أهم أدواره؟
 - ماهي طبيعة السياق السياسي في كينيا وأوغندا؟
 - ما مدى استقلالية المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، وما أثر ذلك على مكافحة الفساد؟
- وبناءً عليه تفترض الدراسة مايلي:
- تؤثر طبيعة السياق السياسي على دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا.
 - يؤثر مستوى استقلالية المجتمع المدني على مستوى فاعليته في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا.
 - تؤثر درجة تسلط النظام على فاعلية المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا.
- ولمعالجة هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة وفق خطة تتضمن محورين.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

الهدف من الدراسة:

تأتي دراسة المجتمع المدني ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا بهدف تحليل وفهم مدى مساهمته في هذا المجال، وذلك بإجراء مقارنة بين البلدين فيما يخص تأثير منظمات المجتمع المدني في التصدي للفساد وأهم القيود التي تعرقل نشاطها.

المنهج المستخدم في الدراسة:

لتحليل ودراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين دور المجتمع المدني في كينيا وأوغندا في مكافحة الفساد. وقد عرّف "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill المقارنة بأنها "دراسة متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر" (شلي، 2002، صفحة 70).

2. المحور الأول : الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة

1.2 مفهوم المجتمع المدني:

يرى "هيجل" Hegel المجتمع المدني بأنه "ذلك الكيان الذي يتموقع بين الأسرة والدولة، ويتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، ويعتبر هذا المفهوم مفتوحاً ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة تقوم على فكرة الطوعية ولا تهدف إلى الربح، وهي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة والدولة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القمعي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصيغة الرسمية من ناحية أخرى" (دهينة، 2022، صفحة 89).

ويعرّف المجتمع المدني وفقاً لأفكار "غرامشي" Gramsci بأنه "مجموع البنى الفوقية مثل النقابات العمالية، والجمعيات السياسية، والإعلامية والكنائس" (Hassan, 2009).

أما "أورفيس" Orvis، فيعرّف المجتمع المدني وفقاً لسياقه الأفريقي بأنه "أي مساحة عامة تشمل الأنشطة الجماعية المستقلة، الرسمية أو غير الرسمية، التي تعترف بشرعية الدولة" (Hassan, 2009, p. 5). ووفق هذا التعريف، فإن المجتمع المدني في أفريقيا يشمل النقابات العمالية، الجمعيات المهنية، المنظمات الدينية والمنظمات الطلابية، جمعيات السكان الأصليين، وغيرها من الجمعيات ذات الاهتمامات الخاصة، إضافة إلى وسائل الإعلام، وأنواع مختلفة من المنظمات غير الحكومية (Makumbe, 1998, p. 305). و يمكن تعريف المجتمع المدني كما عرّفه الدكتور "سعد الدين إبراهيم": "شبكة التفاعلات والمنظمات التي توجد بين الأسرة والدولة، وهذا الفضاء أو المجال هو الذي يُطلق عليه فضاء الحرية وهو فعلاً الفضاء الحر الوحيد الذي يدخله الفرد، ويخرج منه بملء إرادته وحرية" (العقوري، 2020، صفحة 26).

2.2 أدوار المجتمع المدني:

يقدم "لاري دايموند" Larry Diamond وصفاً عاماً لدور المجتمع المدني؛ حيث إن هناك عدّة وظائف يمكن أن يؤديها من أجل دعم عملية التحول الديمقراطي، ويؤثر بها تأثيراً إيجابياً على عملية ترسيخ الديمقراطية، فوفقاً لـ "دايموند": "يلعب المجتمع المدني دوراً في التحقق من ممارسة الدولة للسلطة ومراقبتها وتقييدها ومحاسبتها. وهو يحفّز ويشجّع المشاركة السياسية، ويطوّر ثقافة ديمقراطية تقوم على التسامح والمساومة، ويخلق قنوات إضافية لتمثيل المصالح والتعبير عنها، وتجنيد وتدريب القادة السياسيين الجدد، وتحسين أداء المؤسسات الديمقراطية، وتوسيع وصول المعلومات وتدفقها إلى المواطنين، وإنتاج تحالفات داعمة نيابة عن الإصلاح الاقتصادي" (Howard, 2010, p. 188).

بالنسبة لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد أظهرت مراجعة الدراسات التجريبية لأنشطة مكافحة الفساد أن دور المجتمع المدني في هذا المجال يندرج ضمن ست فئات: الإبلاغ والرصد، الدعوة، نشر وزيادة الوعي، العمل المباشر وبناء القدرات والحوكمة المشتركة (Okoumenlen, p. 15). إجمالاً تتم عملية مكافحة الفساد عبر آليتين هما: المراقبة والمدافعة، حيث تقوم المراقبة على أربعة جوانب أساسية: تحديد مواطن الفشل ونقاط الضعف، محاولة إثبات عدم فاعلية وفشل وعدم تطبيق نظام أو عملية أو قانون معين، تحديد آليات وطرق عمل الفساد، صياغة توصيات واضحة لمعالجة الفساد. أما بالنسبة للمدافعة، فتهدف إلى تغيير أربعة جوانب أو إحداها وهي: السياسات المتبعة، القوانين المطبقة، الممارسات التي تتعارض

مع البيان الرسمي، والسلوكيات التي تمثل عادات وأعراف متجذرة، ولا تخضع لأي قانون (خواص، 2019، صفحة 248).

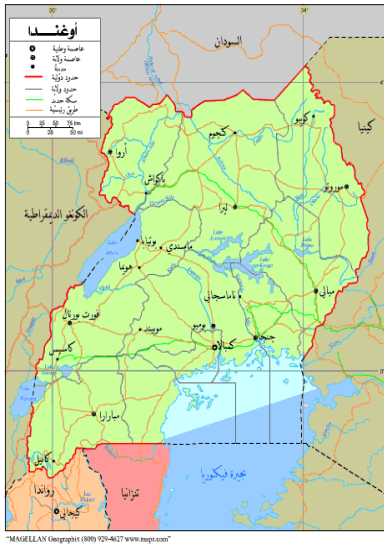
3.2 السياق السياسي للمجتمع المدني في كينيا وأوغندا:

نالت كل من كينيا وأوغندا استقلالهما عام 1963، 1962 بعد أن كانتا مستعمرتين بريطانيتين، وخاضعتين لشكل من أشكال الحكم غير المباشر. وقد خرجت الدولتان كغيرهما من الدول الأفريقية المستقلة حديثاً وهي محملة بإرث استعماري انعكس سلباً على أداء الدولة ومؤسساتها، إضافة إلى انتشار الفقر والامية والفروق الطبقية والتنمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، دون نسيان المشاكل المتعلقة بالإثنية والزبونية السياسية (Maxon, 2009, p. 291).

الشكل 1: خريطة كينيا



الشكل 2: خريطة أوغندا



المصدر: <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth>

بعد الاستقلال وتبني نظام الحزب الواحد اختلف المسار السياسي بين البلدين، فقد عرفت كينيا استقراراً نسبياً (ولو كان ظاهرياً، فهو يُخفي صراعات دائمة)، وانتقالات سلمية للسلطة، ولم تشهد انقلابات

عسكرية سوى انقلاب عسكري واحد سنة 1982 وكان فاشلاً. بالنسبة لأوغندا فهي على عكس كينيا حيث اتصف تاريخها الدموي منذ الاستقلال بالصراع السياسي (Maxon, 2009, p. 291).

ويلّخص "إي. إيه بریت" E.A Brett الوضع السياسي في أوغندا بعد الاستقلال في قوله "لقد هيمن الرّصاص بدلاً من بطاقات الاقتراع على السياسة في أوغندا، حيث أُطيح بحكومتين عن طريق الانقلابات، إضافة إلى واحدة بسبب الغزو الأجنبي، والأخرى بسبب تمرد مسلّح. لم تهيمن القوة على النظام السياسي فحسب، بل هدّدت أيضاً الأساس الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتمد عليه العمليات الديمقراطية والتطور التدريجي" (Brett, 1995).

ويرجع المتخصصون أسباب حدّة العنف السياسي في أوغندا إلى عدة عوامل من بينها طبيعة القيادة السياسية وتغيير دستور 1962 بعد الانقلاب حيث أدخل غيابه - حسب المتخصصين- أوغندا في هاوية سياسية وسيطرة الطغاة، إضافة إلى المركزية المفرطة وعسكرة الحياة السياسية، وطبيعة السياسة الاستعمارية البريطانية "فرّق تسد" التي كان لها تأثير كبير في سياسة البلاد بعد الاستقلال (Brett, 1995).

ثم بعد مرحلة الحزب الواحد، تأتي مرحلة الانفتاح السياسي التي كانت بعد ضغوط داخلية وخارجية للتحويل الديمقراطي، ومع ذلك كان هذا التغير في الواقع شكلياً ومجرد رضوخ للضغوط (الرشيد، 2009، صفحة 45)، حيث حاولت الحكومات في كلا البلدين إحكام السيطرة على نشاط الأحزاب المعارضة، ومنظمات المجتمع المدني خاصة الناشطة منها في المجال السياسي.

وقد تباينت أحداث ظهور التعددية الحزبية في البلدين، حيث تأخرت في الظهور في أوغندا على عكس كينيا، فبينما ضغطت الجهات المانحة على كينيا لفتح المجال السياسي والتحرير الاقتصادي، وجمّدت المساعدات، تم التغاضي عن الحالة الأوغندية، وأُيدت بقوة رغم عدم وجود نظام متعدد الأحزاب، حيث لم تتعرض هذه الأخيرة للتهديد بشروط من المانحين الذين اختاروا الحوار عوضاً عن الأساليب القسرية (Yusuf Kiranda, 2010, p. 21).

ويرى المتخصصون أن ذلك قد يكون راجعاً إلى حالة التدمير التي كانت تتعافى منها البلاد، وحاجة المانحين إلى تقديم أوغندا كقصة نجاح من أجل التحرير الاقتصادي، إضافة إلى سعيهم الحفاظ على علاقات جيدة

بأوغندا من أجل متابعة أهداف سياساتهم الخارجية في المنطقة (Yusuf Kiranda, 2010, p. 22). وهذا ما يفسّر سبب مقاومة أوغندا وتأخر الانفتاح السياسي فيها مقارنة بكينيا، فقد ظل المناخ السياسي في أوغندا معاديًا بشكل أساسي لتطور نظام متعدد الأحزاب (Maiyo, 2020, p. 9). وعمومًا، فقد اتسمت التعددية الحزبية في كل من كينيا وأوغندا باعتماد الجانب الإثني والقبلي، فقد اختصت الأحزاب السياسية بالطابع الإثني حيث سُوِّست الإثنية، الأمر الذي أنتج فجوة بين مختلف الجماعات الإثنية في كلتا الدولتين، وقد زادت أوغندا على ذلك عسكرة السياسة الأمر الذي أنتج دولة عسكرية، استبدادية منظمة عرقياً (Chege, 2007, p. 35).

4.2 طبيعة المجتمع المدني في كينيا وأوغندا

يُظهر الفحص الدقيق لتطور منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا، أن مزيجًا من مجموعات القرابة والفئات العمرية والنسب وجماعات المساعدة الذاتية والجمعيات التجارية ومجموعات العمل المجتمعية كانت جزءًا من النسيج المجتمعي في أوقات ما قبل الاستعمار (Wamucii, 2014, p. 109). وقد بدأ الاستخدام الأوسع لمصطلح المجتمع المدني في كينيا وأوغندا مع موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت المنطقة منذ أوائل التسعينيات، وقبل ذلك كان يُستخدم مصطلح "المنظمات غير الحكومية" للإشارة إلى الجمعيات التطوعية الرسمية والمستقلة مستبعدًا بقية الجمعيات والجمعيات التقليدية (Kanyanga, 2010, p. 248).

يضم المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا مجموعة مختلفة و متنوعة من الجمعيات والمنظمات التطوعية المستقلة تنشط في قطاعات فرعية تضم مجموعات المساعدة الذاتية self- help groups ذات الوجود الأكبر في البلدين، مثل: المجموعات النسائية، المجموعات الشبابية، المنظمات الثقافية والدينية، الجمعيات المهنية والنقابات، النوادي والتعاونيات، إضافة إلى المجموعات الأهلية محلية و المنظمات غير الحكومية، ومنظمات اقتصادية واجتماعية و منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان (Kanyanga, 2010, p. 249).

بالنسبة لحجم ونطاق المجتمع المدني بين كينيا وأوغندا، كشف المسح الذي أجري في كينيا وأوغندا بالتعاون مع مركز دراسات المجتمع المدني Centre for Civil Society Studies بجامعة جونز

هوبكنز في أوائل عام 2000 عن اختلافات من حيث حجم ونطاق المجتمع المدني في البلدين، حيث تمتلك كينيا أكبر عدد من منظمات المجتمع المدني مقارنة بأوغندا، فقد بين "كانينجا" Kanyinga وباحثون آخرون أن البلاد كان لديها حوالي 140.000 منظمة عام 1999، في حين أن الدراسة التي أجراها "كيبكيو" Kibikyo سجّلت حوالي 30.000 منظمة عام 1999 في أوغندا (Kanyanga, 2010, pp. 249-250).

على الرغم من الإجماع المتزايد حول معنى المجتمع المدني في أفريقيا، إلا أن هناك جدلاً حول مدى استقلال المجتمع المدني عن الدولة والسوق. حيث يرى "ممداني" Mamdani أن الدولة هي المسؤول عن مدى استقلال المجتمع المدني، باعتمادها الإجراءات القانونية لضمان أو حرمان المجتمع المدني من الاستقلالية. فشكل الدولة في كينيا وأوغندا له دور أساسي في زيادة السيطرة على المجتمع المدني بواسطة الأنظمة القانونية (Kanyanga, 2010, p. 248)؛ ما يقيد حرية المجتمع المدني في كينيا وأوغندا بشكل كبير، دون نسيان العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع المدني في غالب الأحيان (Johansen, 2011, p. 41). ويعاني المجتمع المدني في كينيا وأوغندا من التبعية ونقص التمويل، حيث تعتمد منظمات المجتمع المدني في البلدين بشكل أساسي على الشراكات غير المتكافئة مع الدول والجهات الدولية المانحة مما أدى إلى اعتماده بشكل كبير على المساعدات الخارجية، ما أثر على دوره ومدى فاعليته (Wamucii, 2014, pp. 121-122).

3. المحور الثاني: دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

1.3. واقع الفساد في كينيا وأوغندا

يعرّف "ماكس فيبر" Max Weber الفساد بأنه "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام، بسبب مكاسب شخصية، مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة" (خووص، 2019، الصفحات 31-32). ويعدّ الفساد مشكلة كبيرة في كل من كينيا وأوغندا حالها حال معظم الدول الإفريقية، فقد كشفت عدّة تقارير أجرتها مؤسسات مالية دولية عن خسارة مبالغ طائلة بسبب الفساد، حيث يعدّ أحد العوائق الأساسية التي تقوّض تطور البلدين وتحقيقهما أي تنمية.

عرفت كينيا، منذ استقلالها وتولي "جومو كينياتا" Jomo Kenyatta الرئاسة انتشاراً كبيراً للفساد، كما أضعفت مؤسسات الدولة في حِقْبة حكم "دانييل أراب موي" Daniel Arap Moi مما أدى إلى ارتفاع أي فرص جديدة للفساد، وعرفت تلك الحِقْبة نظاماً قوياً من المحسوبية، وقد أنتجت كل هذه الممارسات إرثاً طويلاً من الفساد في البلاد (Gowon-Adelabu, 2018).

ويصف "مايكل جونستون" Michael Johnston في كتابه "متلازمات الفساد، الثروة والسلطة والديموقراطية" Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy وضع الفساد في كينيا، بأنه "أصبح عملية سحق وانتزاع في عهد "موي" مما أدى إلى توقف تقدّم التنمية... إن الفساد في كينيا يُظهر مشكلات أعمق وأوسع نطاقاً... كما إن انتهاكات حقوق الإنسان وعنف الشرطة ونظام المحاكم الضعيف سنوات، جعلت سيادة القانون اقتراحاً مشكوكاً فيه" (Johnston, 2005, pp. 169-170).

تعاني أوغندا أيضاً من مشكلة الفساد (الفساد الإداري والفساد السياسي، الرشوة، المحسوبية...)، كما صنّف مؤشر الرشوة في شرق أفريقيا (EABI) لعام 2012 أوغندا على أنها الأسوأ بين دول شرق أفريقيا الخمسة من حيث الرشوة، ويعود ذلك إلى ضعف الديمقراطية وغياب الإرادة السياسية للتعامل مع المشكلة، ولا تزال البلاد تواجه تحدي الفساد وظهور عدد كبير من قضايا الفساد في السنوات الأخيرة مما أدّى إلى خسائر كبيرة في الأموال العامة بعمليات الاختلاس المباشر (Mudathiru, 2016, p. 20).

ووفقاً لـ "دايك" Dike: "يحدث الفساد في أوغندا بأشكال عدّة ومختلفة، فالفساد السياسي الذي يحدث في أعلى مستويات السلطة السياسية، ويؤثر على اتخاذ القرارات، والفساد الانتخابي مثل: شراء الأصوات أو الامتيازات الخاصة أو الوعود بالأصوات، وكذلك الفساد البيروقراطي" (Mudathiru, 2016, p. 20).

وقد نمت ثقافة الفساد في المجتمع الكيني وأصبحت متوطنة، فالمؤسسات التي تمّ تصميمها لتنظيم العلاقات بين المواطنين والدولة، تستخدم بدلا من ذلك لتحقيق الثراء الشخصي للموظفين العموميين (السياسيين والبيروقراطيين) وموظفي القطاع الخاص (Sr, 2014, p. 493).

وكما الحال في كينيا فإن ثقافة المجتمع الأوغندي المشجّعة على تكوين ثروة دون البحث عن مصدرها كانت من العوامل التي زادت من انتشار الفساد (Kisubi, 1999, p. 123). ويرى " نتيمافاك" Ntemfac أن "حالة الفساد في أوغندا تسري في النظام، وهي منهج حياة لأوغندا والأوغنديين فهي موجودة في معاملاتهم المتعددة البسيطة منها والمعقدة" (Mudathiru, 2016, p. 13).

وقد أظهرت عدة دراسات مثل مسح النزاهة الوطنية ومؤشر الرشوة في شرق أفريقيا The National Integrity Survey و The East Africa Bribery Index أن المواطنين الأوغنديين عاجزون عن تلقي الخدمات العامة الأساسية لاسيما الرعاية الصحية والتعليم من دون دفع رشوة لموظفي الخدمة المدنية (Mudathiru, 2016, p. 20).

ورغم الاستثمارات والجهود الكبيرة لمكافحة الفساد في البلدين، إلا أنها تظل متواضعة في أحسن الأحوال (Mudathiru, 2016, p. 20).

2.3. مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد في كينيا وأوغندا

شارك المجتمع المدني في أفريقيا في مكافحة الفساد عن طريق أنشطة المراقبة والدعوة، إجراء البحوث والدراسات ونشر المعلومات حول الفساد، إضافة إلى دعم الضحايا والشهود في قضايا الفساد (Gebeyehu, 2015, p. 06).

بالنسبة لكينيا وأوغندا فإن المجتمع المدني مع التحديات التي يواجهها والقيود التي تكبل نشاطه، يسعى إلى الدعوة والتحرير من أجل المساءلة والشفافية. فقد كان له دور مهم إلى حد ما في مكافحة الفساد في السنوات الأخيرة، حيث نظم كل من المجتمع المدني في كينيا وأوغندا الكثير من المظاهرات والحملات التي تهدف للضغط على الحكومة لمكافحة الفساد. كما لعبت منظمات المجتمع المدني في البلدين دورًا مهمًا في

جمع الأدلة وتقديمها إلى السلطات المختصة مما ساعد في محاكمة الكثير من المسؤولين الفاسدين (Brief, 2016, p. 07).

كان المجتمع المدني في كينيا بجميع تشكيلاته المختلفة يحرّث على المساءلة والشفافية منذ أوائل التسعينيات (Brief, 2016, p. 06)، وذلك بالضغط من أجل وصول الجمهور إلى المعلومات، والإبلاغ عن المخالفات وتنظيم الحملات العامة للتوعية. من هذه المنظمات نذكر: مركز أفريقيا للحوكمة (AfriCOG)، جمعية القانون في كينيا (LSK)، وغيرها من الجمعيات. وقد حققت البحوث والوثائق التي تسعى إلى كشف السلوك الفاسد للموظفين العموميين والمطالبة بالمساءلة وتحسين الإدارة نجاحًا كبيرًا. ويعتمد المجتمع المدني في كينيا على أدوات الشفافية والمساءلة، باعتبارها حلولًا محتملة لبعض مشكلات الفساد، من حيث إنها تسمح للمجتمعات بتحديد المشكلات ومحاسبة الوكلاء المسؤولين أو صناع القرار (Wainaina, 2020).

على غرار كينيا ينشط المجتمع المدني الأوغندي في القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث أصبح عدد من المنظمات غير الحكومية أكثر نشاطًا وتنظيمًا، مما يوفّر عنصرًا مهمًا في مكافحة الفساد (Rachel Flanary, 1999, p. 529). حيث تشارك الكثير من منظمات المجتمع المدني في أعمال مكافحة الفساد، مثل: تحالف أوغندا لمكافحة الفساد (ACCU) وشبكة الديون الأوغندية (UDN)، وغيرها من المنظمات. تسعى هذه المنظمات في العموم إلى الحدّ من الفساد عن طريق مراقبة استخدام الموارد العامة وضمان إدارة الموارد الوطنية بطريقة منفتحة وخاضعة للمساءلة (Gebeyehu, 2015, p. 07).

وقد ركّز عدد من منظمات المجتمع المدني على الحدّ من الفساد، حيث شكّلت هذه المنظمات تحالفًا أطلق عليه اسم "الاثنين الأسود" Black Monday Movement، وهي حركة للحملة ضد سرقة الموارد العامة والإفلات من العقاب، كما ينظّم التحالف فعاليات كل يوم اثنين من الشهر لرفع مستوى الوعي من الفساد وتعبئة المواطنين لاتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الفساد (رويجه، 2020).

بالنسبة لوسائل الإعلام في كل من كينيا وأوغندا، فرغم القيود التي تفرضها البيئة السياسية إلا أنها تسعى هي أيضاً إلى كشف قضايا الفساد والتحقيق فيها وانتقاد الحكومة، والدعوة إلى المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة، إضافة إلى التوعية والتعليم بشأن القضايا المتعلقة بالفساد. ففي كينيا مع التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام، إلا أنها سجّلت إنجازات ملحوظة في مكافحة الفساد بشكل واضح بأربع جهات رئيسية: التبليغ وكشف المخالفين، حيث كُشف عن فضائح الفساد مثل: "جولدنبرغ" Goldenberg، "أنغلوليزينغ" Anglo Leasing من قبل الإعلام مع القمع الذي تمارسه الحكومة (Brief, 2016, p. 14). ممارسة الضغط على المسؤولين الحكوميين لمحاسبتهم أفعالهم الفاسدة، التعليم العام (النشر)، الصحافة الاستقصائية (Jarso, 2011, p. 59).

بالنسبة لوسائل الإعلام في أوغندا، فإن الصحافة التي كانت غائبة خلال نظام "أمين" و"أبوتي"، اكتسبت قوة تدريجية، وأصبحت أكثر جرأة في الحديث عن الفساد، وتعمل على التحقيق فيه، وكشف قضاياها ونشرها، ما ساعد على عمل هيئات مكافحة الفساد الأخرى. فمنذ وصول حركة المقاومة الوطنية إلى السلطة، ارتفع عدد الصحفيين، وامت وسائل الإعلام المختلفة المطبوعة، الإلكترونية والمسموعة إلى السلطة (Rachel Flanary, 1999, p. 529). وقد كانت بعض الصحف المستقلة تنتقد الحكومة أحياناً، مع ذلك فإن الممارسات القمعية للحكومة، ودعم التشريعات التي تقيد الصحافة والإعلام عرقلت هذا الدور (Martin, 2013, p. 07).

ورغم الجهود المبذولة من منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا للدعوة إلى المساءلة والشفافية في مكافحة الفساد، إلا أنه كان يتم قمع هذه الجهود من خلال الإجراءات القانونية بهدف تقييد نشاط المجتمع المدني، إضافة إلى التهيب الجسدي واعتيالات للناشطين (Mutonyi, 2002).

فقد كان هناك تردد من الحكومة الكينية في إشراك منظمات المجتمع المدني في إدارة الشؤون الوطنية، حيث يُنظر أحياناً إلى المجتمع المدني كمنافس سواء من حيث القوة والنفوذ، أو من حيث المساعدات الخارجية التي كانت حكرًا على الدولة (Mutonyi, 2002).

في المقابل، فإن نزعة الفساد الموجودة في الحكومة الأوغندية أثّرت في العلاقة بين هذه الأخيرة ومنظمات المجتمع المدني، حيث يشير "ليستر" Lister و"نياموغاسيرا" Nyamugasira إلى أن الممارسات الفاسدة لمسؤولي الدولة شكّلت قيداً على العلاقة. حيث إن هناك تصوراً واسعاً بأن الحكومة الأوغندية وظّفت مسؤولين فاسدين عملوا على عرقلة الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، ما أثّر سلباً على دورها في مكافحة الفساد. (Kansiime, 2019, p. 04).

وعلى الرغم من نجاح منظمات المجتمع المدني في الدعوة إلى اعتماد "مدونات السلوك" لضبط سلوك الموظفين العموميين في كينيا وأوغندا، فإنه كان دون فاعلية ولم يحقق النتائج المطلوبة بسبب غياب آلية قانونية لفرضه وتطبيقه على أرض الواقع (خواص، 2019، صفحة 246).

تعاني منظمات المجتمع المدني في البلدين من نقص التمويل، فقد وجد "هولمكوست" Holmquist وأويندو "Oendo أن العديد من منظمات المجتمع المدني في كينيا تعاني الاعتماد على التمويل الخارجي، مما يجعلها ضعيفة ويعيق دورها الحركي (Johansen, 2011, p. 41). وبالمثل يرى "ليستر" Lister و"نياموغاسيرا" Nyamugasira إلى أن المجتمع المدني الأوغندي يعاني نقص الاستقلالية، إضافة إلى اعتماده الكبير على التمويل الخارجي (Johansen, 2011, p. 36). ما أثّر في قدرتها على تنفيذ أنشطة مكافحة الفساد على نطاق واسع، لذلك فإن نشاط المجتمع المدني لم يحقق النتائج المرجوة، خاصة في ظل الطبيعة الراسخة للفساد وتغلغله في الدولة في كينيا وأوغندا وإفلات الحكومة (Brief, 2016, p. 06).

يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني في كينيا وأوغندا تعاني من القيود التي تحدّ من استقلاليتهما إلا أن درجة الاستقلالية تختلف بين الدولتين، فالمجتمع المدني في كينيا يتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية مقارنة به في أوغندا، وذلك لعدّة أسباب أهمها السياق السياسي الأكثر انفتاحاً، والأقل استبداداً مقارنة به في أوغندا، ما زاد من فرص تأثير المجتمع المدني ودوره في مكافحة الفساد.

وقد نتج عن حِقبة الانتقال السلمي في كينيا في نهاية عام 2002 تطورات أهمها أن قطاع المجتمع المدني والإعلام أصبح أكثر جرأة من أي وقت مضى (Githongo, 2007). إضافة إلى تزايد منظمات المجتمع المدني الناشطة في مكافحة الفساد، مقارنة بأوغندا التي لها عدد أقل من منظمات المجتمع المدني، ورغم تزايد عدد المنظمات في البلاد، إلا أن القليل منها يركّز بشكل تام على مكافحة الفساد في حدّ ذاته (Rachel Flanary, 1999, p. 530).

كل ذلك أكسب المجتمع المدني مزيداً من الخبرة في النضال فيما يتعلق بترشيده الحكم ومكافحة الفساد مقارنة بأوغندا.

ويعدّ ضعف الوعي العام بمشكلة الفساد في الدولتين عائقاً أمام عمل المجتمع المدني، حيث لا يدرك الكثير من المواطنين خطورة الفساد وآثاره، إضافة إلى طبيعة الثقافة المجتمعية التي تقبل الفساد، وتشجّع الشراء دون معرفة مصادر الثروة. فموقف الجماهير من القادة الفاسدين يضع الانتماء العرقي فوق رفض الممارسات الفاسدة. نتيجة لذلك، يميل القادة الفاسدون إلى استغلال ذلك وإعادة انتخابهم، على الرغم من التقارير الإعلامية عن أنشطتهم غير المشروعة (Brief, 2016).

وقد يكون المجتمع المدني فاسداً في حدّ ذاته، ومتورطاً بعلاقات المحسوبية والزبونية فهو ليس مستثنى من الفساد، حيث يرى "أوكوكو" Okuku، أن الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني في كينيا تستخدم مناصبها لتحقيق مكاسب شخصية. كما أنه بدلاً من الحدّ من نطاق المحسوبية في البلاد، فإن زيادة مشاركة المجتمع المدني ربما تؤدي في الواقع إلى تعزيز المحسوبية في البلاد (Johansen, 2011, p. 41). كما أن بعض منظمات المجتمع المدني التي من المفترض أن تحارب الفساد داخل الحكومة في أوغندا قد انتهت بها الأمر وهي تتعاقد مع الدولة لتقديم الخدمات للأفراد إما فاسدة أو معرّضة للفساد (Kansiime, 2019, p. 04).

4. خاتمة:

ختامًا فقد تناولت هذه الدراسة في محورها موضوع المجتمع المدني ومكافحة الفساد في كينيا وأوغندا. ويمكن تعريف المجتمع المدني بأنه مجموع التفاعلات والمنظمات والجمعيات التي تقع بين الدولة والأسرة، وفي الحالة الأفريقية يمكن أن يشمل الجماعات الرسمية وغير الرسمية. للمجتمع المدني عدّة أدوار مهمة، وبالنسبة لدوره في مكافحة الفساد، فهو يشمل عدة وظائف منها المراقبة والمدافعة.

للسياق السياسي دور مهم في تحديد طبيعة ومدى فاعلية المجتمع المدني في كل من كينيا وأوغندا. فبينما عرفت كينيا استقراراً نسبياً وتداولاً سلمياً للسلطة، عرفت أوغندا تاريخاً دموياً واستبداداً وتأخرًا في الانفتاح السياسي، ما أثر في نشاط منظمات المجتمع المدني في البلدين فيما يخص مكافحة الفساد. فقد كان هناك هامش من الحرية والعمل في كينيا، بينما واجه المجتمع المدني في أوغندا تهميشاً وضغطاً.

ومع أن المجتمع المدني في البلدين نشيط إلى حدٍّ ما في مكافحة الفساد، إلا أن هذا الدور لم يصل إلى درجة الفاعلية والتأثير الكبير، وذلك له علاقة بمدى استقلالية منظمات المجتمع المدني في البلدين.

يبقى المجتمع المدني في كينيا مستقلاً أكثر، ولديه مساحة من العمل أكثر مقارنة بالمجتمع المدني في أوغندا، فرغم أن كليهما يواجه تحديات مماثلة يمكن القول إن المجتمع المدني الكيني يتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية، وذلك لعدة أسباب أهمها: السياق السياسي حيث تتمتع كينيا ببيئة سياسية مستقرة نسبياً وأكثر ديمقراطية إلى حد ما مقارنة بأوغندا ما يمنحها مساحة أكبر للتحرك.

5. قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

- أحمد الزروق الرشيد. (2009). السياسة اللاحزبية وعملية الديمقراطية في أوغندا منذ 1986. دراسات في الاقتصاد والتجارة، صفحة 34-57.
- زينب مصطفى رويحه. (11 فيفري، 2020). المجتمع المدني في أفريقيا .. التحديات وحدود الدور. تم الاسترداد من قراءات أفريقية: [/https://qiraatafrican.com/5503](https://qiraatafrican.com/5503)
- لطفي دهينة. (فيفري، 2022). دور المجتمع المدني في العملية التنموية بإفريقيا: دراسة في آليات العمل والمعوقات. الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، صفحة 88-100.
- محمد شلي. (2002). المنهجية في التحليل السياسي. الجزائر: دار هومة.
- مصطفى خواص. (2019). الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- مصطفى عبد العالي سالم العبيدي، محمد خليفة بالقاسم العقوري. (2020). المجتمع المدني: مدخل معاصر. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- هيفاء أحمد محمد يونس. (2005). النظام السياسي الكيني. دراسات دولية، صفحة 123-140.

- Brett, E. (1995). Neutralising the use of force in Uganda: the role of the military in politics. *The Journal of Modern African Studies*.
- Brief, A. R. (2016). *Effectiveness of Anti-Corruption Agencies in East Africa: Kenya*. Johannesburg: Open Society Foundations. Retrieved from <https://www.opensocietyfoundations.org>
- Chege, M. (2007). *Political Parties in East Africa: Diversity in Political party systems"*,. Nairobi: International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA.
- Gebeyehu, N. Z. (2015). The Role of African Civil Society in Combatting Corruption. *The Catholic University of East Africa for The International Conference on Corruption* , (p. 17).
- Gowon-Adelabu, N. S. (2018). The Dynamics of Political Corruption and Neo-Patrimonialism in Kenya. *Research on Humanities and Social Sciences*, pp. 160-169.
- Grimes, M. (2008, october). The conditions of successful civil society involvement in combating corruption . Gothenburg, Department of Political Science: The Quality of Government Institute.
- Hassan, H. A. (2009, February). The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective. *African Journal of Political Science and International Relations*.
- Howard, M. M. (2010). Civil Society and Democracy. In H. Anheier, *International Encyclopedia of Civil Society* (p. 1721). New York: Library Congress.
- Jarso, J. F. (2011). The Media and the Anti-Corruption Crusade in Kenya: Weighing the Achievements, Challenges, and Prospects. *American University International Law Review* , pp. 35-88.
- Johansen, K. F. (2011, March). The State and Civil Society in Uganda, Kenya and South Africa :The Case of Women's Movements . *Thesis presented in partial fulfilment of the requirements for the degree of Master of Arts (International Studies)*. University of Stellenbosch .

- Johnston, M. (2005). *Syndromes of Corruption: Wealth, Power, and Democracy*. New York: Cambridge University Press.
- Kansiime, N. K. (2019, August). The State, Civil Society and Democracy in Uganda. *American Research Journal of Humanities & Social Science*, pp. 01-07.
- Kanyanga, K. (2010). Civil Society and Social Capital in East Africa. In S. T. Helmut K. Anheier, *International Encyclopedia of Civil Society* (p. 248). New York: Library Congress.
- Maiyo, J. (2020, May 13). *Political Parties and Intra-Party Democracy in Uganda: Challenges and Opportunities for Democratic Consolidation*. Retrieved from SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3600470>
- Makumbe, J. M. (1998, April). Is There a Civil Society in Africa? *International Affairs*, pp. 305-317.
- Martin, M. (2013). *Uganda: overview of corruption and anti-corruption*. Anti-corruption Resource Center.
- Maxon, R. (2009). *East Africa: An Introductory History*. Morgantown: West Virginia University Press.
- Mudathiru, S. (2016). *The Effectiveness of The Inspectorate of Government (IGG) in Fighting Corruption in Uganda*.
- Mutonyi, J. (2002). Fighting Corruption: Is Kenya on the Right Track? *Police Practice and Research: An International Journal*, pp. 21-39.
- Nilsson, C. (2009). Corruption in Kenya Individual Attitudes and Actions Towards Corruption in Nakuru, Kenya. Lund University Department of Political Science.
- Rachel Flanary, D. W. (1999). The state of corruption: A case study of Uganda. *Third World Quarterly*, pp. 515–536.
- RIJ, A. V. (2021, September). *Corruption in Kenya: Understanding a Multifaceted Phenomenon*. Retrieved from Ifri: https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/van_rij_corruption_kenya_septembre2021_okac_en.pdf
- Wainaina, N. (2020, October 16). *The Role of Kenyan Civil Society in Democratic Governance*. Retrieved from The Elephant: <https://www.theelephant.info/op-eds>

Wamucii, P. (2014). Civil Society Organizations and the State in EastAfrica: From the Colonial to the Modern Era. In E. Obadare, *The Handbook of Civil Society in Africa* (pp. 109-123). NewYork: Springer.

Yusuf Kiranda, M. K. (2010). *The State of Multiparty Democracy in Uganda*. Kampala: Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.